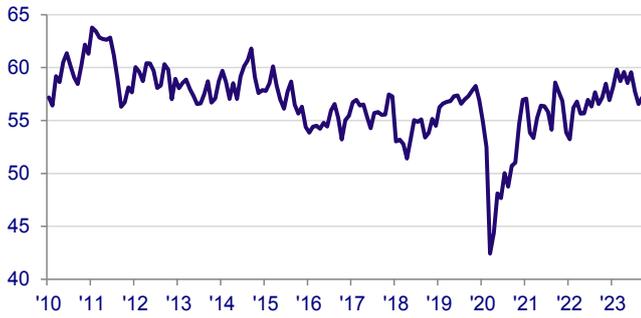


## مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI®

## تسارع نمو المبيعات في الاقتصاد غير المنتج للنفط حيث تؤدي الضغوط التنافسية إلى تخفيض الأسعار

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI  
معدل موسميًا، <50 = تحسن منذ الشهر الماضيالمصدر: بنك الرياض، مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global.  
تم جمع البيانات خلال الفترة من 12 إلى 21 سبتمبر 2023.

## النتائج الأساسية

زيادة كل من الإنتاج والطلبات الجديدة بمعدلات أسرع

الشركات تقدم تخفيضات للعملاء في ظل المنافسة القوية

انتعاش تفاعل الشركات بعد تراجعها في أغسطس

أشار مؤشر مدراء المشتريات (PMI) لبنك الرياض بالسعودية إلى توسع متسارع في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في شهر سبتمبر، مع تزايد النشاط التجاري والأعمال الجديدة بدرجة أقوى مقارنة بما شهدناه في شهر أغسطس. كما تحسنت ثقة الشركات في النشاط المستقبلي، على الرغم من تراجع نمو المشتريات والمخزون والتوظيف.

وكان انتعاش نمو المبيعات مدعومًا جزئيًا بانخفاض أسعار الإنتاج من جديد، حيث أعلنت الشركات عن تقديم تخفيضات لعملائها لمواجهة المنافسة القوية. كما انخفضت أسعار البيع على الرغم من الارتفاع القوي في أسعار مستلزمات الإنتاج، مما زاد الضغط على هوامش الأرباح.

القراءة الرئيسية هي مؤشر بنك الرياض السعودي لمدراء المشتريات<sup>TM</sup> (PMI®) المعدل موسميًا. مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

ارتفع المؤشر الرئيسي إلى 57.2 نقطة في شهر سبتمبر، بعد أن سجل أدنى مستوى له في 11 شهرًا في شهر أغسطس مسجلًا 56.6 نقطة، مما يشير إلى تحسن حاد ومتسارع في أحوال القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية. وجدير بالذكر أن المؤشر عاد ليتجاوز متوسطه على المدى الطويل وهو 56.9 نقطة.

بعد تراجعها إلى أضعف مستوياتها خلال أكثر من عام ونصف في شهر أغسطس، عاد معدل نمو النشاط التجاري في الشركات غير المنتجة للنفط إلى التسارع في نهاية الربع الثالث، حيث أفاد حوالي 27% من الشركات التي شملتها الدراسة بزيادة في الإنتاج خلال الشهر. وتم تسجيل زيادة في النشاط في كل من القطاعات الأربعة الكبرى المشمولة بالدراسة، حيث سجلت كل الفئات توسعًا قويًا.

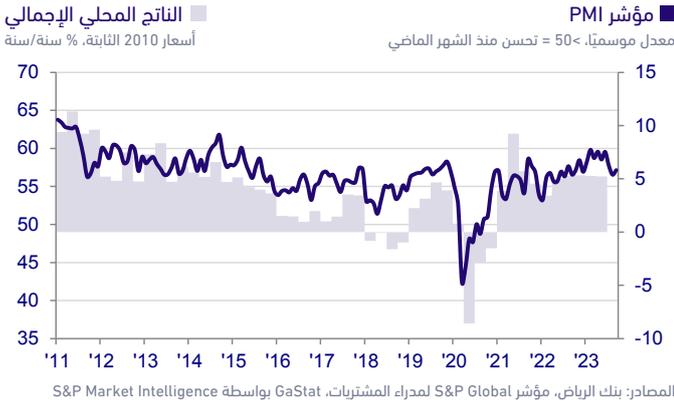
ومما ساعد على نمو النشاط الزيادة الملحوظة في عدد الأعمال الجديدة الواردة خلال شهر سبتمبر، مع تزايد حدة الارتفاع إلى أقوى مستوياتها منذ شهر يونيو. وأشارت الأدلة المتناقلة إلى أن تحسن ظروف السوق كان حافزًا رئيسيًا لارتفاع طلبات العملاء، في حين سلطت بعض الشركات الضوء على زيادة مبادرات الأعمال الجديدة في أقسام المبيعات والتسويق.

## تعليق

قال الدكتور نايف الغيث، خبير اقتصادي أول في بنك الرياض:

"يواصل الاقتصاد غير المنتج للنفط نموه على الرغم من التحديات الناشئة عن ظروف السياسة النقدية الحالية. ونحن نرى أن الناتج المحلي الإجمالي غير المنتج للنفط سيستمر في دعم النمو وسوف يظل أعلى من 5.5% لعام 2023 بفضل الإصلاحات الجارية في إطار رؤية 2030. يعكس مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي لبنك الرياض نمو القطاع غير المنتج للنفط ويظهر زيادة في النمو لشهر سبتمبر حيث سجل 57.2 نقطة، مدفوعًا بالطلبات الجديدة ومستويات الإنتاج. وعلى الرغم من الزيادة في أسعار مستلزمات الإنتاج، فإن أسعار السلع لم تسجل نفس الزيادة، بل تراجعت بسبب المنافسة القوية. وبالتالي، نتوقع أن يبلغ متوسط معدل التضخم الرئيسي في المملكة العربية السعودية 2.5% لعام 2023.

"لقد أثرت الرياح المعاكسة الخارجية على صادرات الشركات غير المنتجة للنفط التي انخفضت بشكل طفيف في شهر سبتمبر. ومع ذلك، استمرت مستلزمات الإنتاج والواردات في الارتفاع، مما الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على نسبة الصادرات غير المنتجة للنفط إلى الواردات إلى أقل من 31%".



من ناحية أخرى، أشارت تقارير لجنة الدراسة إلى أن الضغوط التنافسية أدت إلى الحد من مبيعات بعض الشركات وأدت إلى انخفاض أسعار البيع للمرة الثانية خلال ثلاثة أشهر. وكان الانخفاض الإجمالي في الأسعار متواضعًا، لكنه رغم ذلك كان الأسرع منذ شهر يوليو 2020. أقدمت الشركات على تخفيض الأسعار بالرغم من حدوث زيادة أخرى حادة في تكاليف مستلزمات الإنتاج بسبب ارتفاع أسعار المواد الخام وزيادة الأجور وسط ارتفاع تكاليف المعيشة. ويشير هذا إلى أن هوامش أرباح الشركات قد تراجعت مرة أخرى.

وفي الوقت نفسه، أشارت أحدث البيانات إلى استمرار الزيادة القوية في الشراء والتوظيف، وإن صاحب ذلك تباطؤ في معدلات النمو منذ شهر أغسطس. وقد ارتفع نشاط الشراء بشكل حاد حيث أشارت الشركات إلى زيادة أخرى في متطلبات مستلزمات الإنتاج. إلى جانب ذلك، شهدت الشركات تحسنًا ملحوظًا في مواعيد تسليم الموردين، مما أدى إلى توسع حاد ولكن أبطأ في مستويات المخزون.

كما ارتفعت أعداد الموظفين، ولا يزال الارتفاع المعتدل من بين أسرع المعدلات المسجلة في السنوات الخمس الماضية. وقد مكّن هذا الشركات من إنجاز العمل في الوقت المناسب، مما أدى إلى انخفاض كبير في الأعمال المعلقة كان الأسرع خلال عام.

وأخيرًا، ارتفعت توقعات الإنتاج بشكل حاد خلال شهر سبتمبر، عد انخفاضها إلى أضعف مستوى منذ منتصف عام 2020 في شهر أغسطس. وتطلعت الشركات إلى أن يستمر تحسن ظروف السوق وارتفاع المبيعات في دعم التوسع في النشاط.

## الاتصال

الدكتور/ نايف الغيث  
كبير الاقتصاديين  
بنك الرياض  
هاتف: 3030-401-11-966+ داخل 2467  
naif.al-ghaith@riyadbank.com

بدر العبد القادر  
محلل اقتصادي أول  
بنك الرياض  
هاتف: 3030-401-11-966+ داخل 2469  
bader.al-abdulqader@riyadbank.com

ديفيد أوين  
خبير اقتصادي أول  
S&P Global  
هاتف: 002 461 1491 44  
david.owen@spglobal.com

سابرينا مايين  
اتصالات الشركات  
S&P Global Market Intelligence  
هاتف: 030 447 7967 44  
sabrina.mayeen@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيرجى مراسلة  
katherine.smith@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

## المنهجية

بنك الرياض هو أحد أكبر المؤسسات المالية العربية في المملكة العربية السعودية والشرق الأوسط، بدأ نشاطه في العام 1957م، ويبلغ رأس المال 30 مليار ريال سعودي.

يعود الفضل في نجاحنا وتطور أعمالنا إلى المهنية العالية لموظفينا البالغ عددهم أكثر من 5,900 موظف وموظفة نخر بهم في تحقيق نسبة مواطنة تصل إلى 94% هي الأعلى ضمن المنشآت المالية العاملة في السوق السعودي.

تقدم في بنك الرياض مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية والتقليدية لعملائنا من الأفراد والشركات والمؤسسات الناشئة، ونحرص في ذلك على توظيف قاعدتنا الرأسمالية القوية وخبرتنا العريقة للقيام بدور متميز في مجال التمويل، وقد برز بنك الرياض كبنك رائد نظم وشارك في العديد من عمليات التمويل المشتركة لمختلف القطاعات العاملة في صناعات النفط والغاز والبتروكيماويات وعدد من أبرز مشاريع البنية التحتية في المملكة العربية السعودية. [www.riyadbank.com](http://www.riyadbank.com)

يتم إعداد مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI® من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدرء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدرء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشرات مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يرجى الاتصال بـ [economics@spglobal.com](mailto:economics@spglobal.com).

## نبذة عن مؤشرات مدرء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدرء المشتريات (PMI®) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone"، وقد أصبحت مؤشرات مدرء المشتريات (PMI®) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرة على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. [www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi](http://www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi)

## إخلاء مسؤولية

تؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية للبيانات الواردة هنا لشركة S&P Global و/أو الشركات التابعة لها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة S&P Global. ولا تتحمل مجموعة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير، ولا تتحمل S&P Global أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر "Index Managers' Purchasing" Index Managers و (PMI®) إما أن تكون علامة تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها و/أو الشركات التابعة لها.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو توفره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (إرهاق) أو غير ذلك، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.